الشرط الرابع للقياس

في تكمل المهر وايجاب العدة قوله ويستوي في ذلك الوطئ الحلال والحرام فحاصل الجواب ان ذلك ليس بطريق التعدية قوله وانما صرح به ليمتاز عن الشروط المتضمنة في ضمن الشرط الثالث فيه تامل ثم ان لفظ التضمن على صيغة المفعول قوله لانه قبل التعليل خاص وبعده يعم هذا بحسب الظاهر والا فالحكم في الحقيقة عام والقياس مظهر لعمومه قوله قلت معناه لا يغير ما هو المفهوم من النص قبل التعليل به فيه تامل لان الخصوص ايضا كذلك فلا يد لاخراجه من قيد اخر قوله فانه علل الاطعام بالتمليك الخ قال في شرح المص وذلك مثل اشتراط التمليك في الاطعام في الكفارات فانه تغيير لحكم النص لان الاطعام اسم لفعل يسمى لانهم طعاما وهو الاكل فكان متعديا به جعل الغير اكلا وذا يتحقق بالاباحة فكان اشتراط التمليك قياسا على الكسوة تغيير لحكم النص انتهى فقد عرفت منه ان في كلام الشارح ههنا حزازة اية حزازة وان كان ماخوذا من الشرح الاكلي بعينه وذلك لان الفرع هو الاطعام والاصل هو الكسوة والحكم المعدى هو اشتراط التمليك واما تعليله فليس بمذكور في هذا السياق لعدم تعلق غرض على خصوصه ههنا فقوله فانه علل الاطعام بالتمليك غير صحيح من وجهين احدهما جعل الاطعام معللا والمعلل انما هو حكم الاصل المنصوص عليه والثاني جعل التمليك علة وليس كذلك على ما نبهت عليه ولقد صادف الحق في قوله فلا علله بالتمليك قياسا على الكسوة من وجه دون وجه قوله فلان لا يجوز على وجه يتغير حكم النص في غير المنصوص عليه اولى الظاهر انه اراد بالمنصوص عليه

[illegible] هذا الحكم [illegible] كان مع [illegible] ومضمونه من حيث ان مورد الاول كون الاصل هو الاطعام ومورد الثاني كون الاصل هو الكسوة فتدبر منه

عليه ما يعم الاصل والفرع وان كان المتبادر هو الاول لان ما نحن فيه انما هو من قبيل الثاني الا ترى الى قول صاحب التوضيح فلا يصح شرطية التمليك في اطعام الكفارة قياسا على الكسوة لانها تغير قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين قوله يعم القليل والكثير فكان ينبغي ان يوجب الحرمة في القليل الذي لا يمكن ايجابها في الكثير الذي يكال لا محالة قوله مخصصتم القليل الخ حيث جعلتم العلة الاكيل والجنس فجوزتم بيع القليل بالقليل مع عدم التساوي قوله لان المراد منه التساوي في الاكيل الخ الاقتصار على ذكر التساوي ههنا بناء على ان ذلك في قول المص ولن يثبت ذلك اشارة اليه فقط وفيه ما فيه قال المص في الشرح ولن يثبت هذه الاصول الا في الكيل لان التساوي انما يعتبر بالكيل بالاجماع وبالنص وبالتفاضل انما يكون عند وجود الفضل على احد المتساويين كيلا والمجازفة عبارة عن عدم العلم بالمساواة كيلا والكيل لا يتاتى الا في الكثير انتهى والمفهوم منه ان يكون الاشارة الى الاصول وامر تذكير اسم الاشارة سهل قوله حال من النص ويجوز ان يكون خبر صدارى صدر التغيير الحاصل بالنص مصاحبا او يكون خبرا بعد خبر كذا قال صاحب التحقيق ثم انه فسر مصاحبا بموافقا اى باذنه الثابت بالنص اليه سبحانه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الام متعلق بقول المص امر قوله من عينه الضمير للمسمى يعني لا يحتمل ذلك من جهة عينه ولو قال لا يحتمل من عينه لكان اوضح قوله كما هو مذهب مشايخ العراق وعليه القاضي الامام ابو زيد وفخر الاسلام وشمس الائمة ومن تبعهم قوله كما هو مذهب بعض مشايخنا وهم مشايخ سمرقند وهو مذهب جمهور الاصوليين قوله ولا

ركن القياس

Copyright © King Saud University